

منهجية الدكتور أحمد مختار عمر في تصحيح لغة الإعلاميين والمتقنين

سالم خليل الأقطش *

ملخص

من يرتاد فضاءات التصحيح اللغوي في العصر الحديث - التي صاحبت فشوّ اللحن واستفحال الخطأ اللغوي في المنطوق والمكتوب - سيقرّ في ذهنه توعية هذه الحركة بين منهجين غاية في الاختلاف، وسيصطدم بثنائية المنهجية التي ارتضاها لغويو العصر الحديث في معالجة قضايا الصواب والخطأ في شتى الحقول اللغوية، وسيلحظ ثغرات منهجية لدى من انبروا للتصحيح اللغوي بين مضيق لا يكاد ينفك من عقال الزمكانية لعصور الاحتجاج، وبين مترخّص يدخل على اللغة الغثّ والسمين متوسداً قوله: " إن أنحى الناس الذي لا يخطئ أحداً "، وفي خضمّ هذه الثنائية المنهجية انبجعت منهجية ثالثة كانت بين ذلك قواماً، وهي منهجية توسعية انمازت بمواكبتها التطور اللغوي مع حفاظ على السمت السلفي للموروث اللغوي، هذه المنهجية التصالحية التوافقية تمثلت في شخصية الدكتور أحمد مختار عمر الذي عُني بقضية الصواب اللغوي، وانبرى لها في سنّ مبكرة، وتمخّض عن هذا الاهتمام تأليف كتابين عنيا بقضايا الصواب والخطأ، ومعجم في الصواب اللغوي كان دليلاً للمثقف العام على الاستعمال اللغوي .

وليس من وكّد هذا البحث الانغماس في أتون حركة التصحيح اللغوي التي سارت جنباً إلى جنب مع الخطأ اللغوي بيد أنه سيفقد عند مثال يؤتمّ به ممّن تناولوا قضية الصواب اللغوي، وسيكشف عن المنهجية التوافقية التي ارتضاها الدكتور أحمد مختار عمر التي تشي بسعة الاطلاع، وتشكّل بدورها مثالا لكل من يضرب في تيه التصحيح اللغوي .

وبسبيل دراسة منهجية الدكتور أحمد مختار عمر في التصحيح اللغوي - التي نرى أنّها مثلاً للمنهجية المثلى في تناول مفردات اللغة بين التخطيء والتصويب - ارتضى البحث المنهج الوصفي التحليلي، فقدم إضاءة موجزة لسيرة الدكتور أحمد مختار الذاتية والعلمية، تلتها مقدمة للحركة التصحيحية في اللغة العربية، ومن ثم تطرق البحث إلى قضية التصحيح اللغوي عند الدكتور أحمد مختار عمر، ومعايير التخطيء والتصويب عنده، ومنهجيته في التصحيح اللغوي، وخطته النظرية والتطبيقية لإصلاح ما فسد من اللسان العربي.

الكلمات الدالة: التصحيح اللغوي، أحمد مختار عمر، مناهج التصحيح اللغوي.

ويقال ويُسمع أثرٌ في نفس ولده أحمد مختار الذي درس الثانوية في الأزهر، وبدأ يبيث رسائله شبه اليومية إلى الصحف السيارة تصويهاً لخطأ، أو تصحيحاً لمعلومة، أو تعليقاً على رأي، ولم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، مما يشي باستعداد لغوي، وفطرة سليمة، وقد زاد ذلك في رسم معالم شخصيته وزاد من توجهه نحو الدراسات القرآنية (السريع، والحكواتي، 2004، ص38) .

حصل أحمد مختار على الليسانس بدرجة ممتاز من جامعة القاهرة بكلية دار العلوم عام ثمانية وخمسين وتسعمائة وألف، ثم تابع دراسة الماجستير ليحصل بذلك على درجة الماجستير في علم اللغة بتقدير امتياز عام اثنين وستين وتسعمائة وألف، من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، وذلك بعد أن تقدّم برسالته الموسومة بـ " الفارابي اللغوي ودراسة معجمه ديوان الأدب " وفي

إضاءة

الدكتور "أحمد مختار عمر" اسمه مركّب، والده عبد الحميد عمر، ولد في القاهرة في السابع عشر من مارس عام ثلاثة وثلاثين وتسعمائة وألف، وبلدته هي كفر المصيلحية، أطلق على والده "سيبويه محكمة النقض" نظراً لضلوعه بقواعد اللغة وأصول النحو .

كان لاهتمام والد أحمد مختار بالعربية، والحرص عليها، والدعوة إلى التماس الصواب فيها، والبعد عن الخطأ فيما يُكتب

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الشرق الأوسط، عمان. تاريخ استلام البحث 2014/12/10، وتاريخ قبوله 2015/3/24.

على العديد من الرسائل الجامعية في جامعتي القاهرة وعين شمس، وإن لم يرد إشغال نفسه كثيراً بالإشراف على الرسائل لانشغاله في التأليف والتحقيق .

وله مساهمات جليلة في حقل اللغة العربية وعلومها، فلم يدع حقلاً من حقول علم اللغة إلا وسبر أغواره، فتعددت بذلك مؤلفاته، وتوزعت بين التأليف المعجمي والدلالي، والتأليف النحوي والتصحيح اللغوي، والتأليف في علم الأصوات والصرف، إضافة إلى الدراسات القرآنية، بله عشرات البحوث والمقالات المنشورة في المجالات والصحف الدولية (السريع، والحكاوي، 2004، ص38) .

حركة التصحيح اللغوي عند القدماء

حركة التصحيح اللغوي حركة إصلاحية للغة مما عُلق بها من أدران اللحن، وفساد اللسان، وتمتد جذورها إلى أقدم لحن ظهر في اللسان العربي الفصيح (حمادي، 1980، ص317)، ومعلوم أن هذه الحركة في أصل ظهورها كانت تهدف إلى تقويم لغة العامة ابتداءً من رسالة الكسائي (189هـ/805م) الموسومة بـ " ما تلحن فيه العوام "، وقد تبع هذه الرسالة مجموعة من الكتب التي تصب في الغرض نفسه، مثل كتاب ابن السكيت (244هـ/859م) "إصلاح المنطق"، وكتاب ابن قتيبة (276هـ/890م) " أدب الكاتب " (رمضان، 1967، ص69) .

وكل هذه الكتب كانت تنتهي إلى معالجة الخطأ في اللغة، وتُعنى بالتصحيح العام، وليس المقصود بالعامه هنا الدهماء وخشاعة الناس كما نعتهم رمضان عبد التواب، إنما المقصود " المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية والمواقف الجادة (رمضان، 1967، ص64) .

وكان الهدف الأول الذي سعت هذه الحركة إلى تحقيقه تنقية الفصحى من الطارئ الذي دخل عليها نتيجة اختلاط العرب بالأقوام الأخرى (القرز، 1981، ص91) .

ونذهب إلى أن هذه الحركة كانت في بدايتها حركة شفهية تقوم بالتنبيه إلى الأخطاء وتوجيهها، وآية ذلك ما رُوي إلينا من اللحن التي كانت تجري على ألسنة ذوي الرياسات من الولاة وكتّابهم، تلا هذه المرحلة مرحلة التدوين تمثلت في ظهور الكثير من الرسائل والكتب التي وُجّهت إلى عامة المثقفين، ولكن سيل اللحن الجارف ما لبث أن طال الخاصة، وكان هذا إعلاناً إلى اللغويين بضرورة وجود الكتب التي تعالج الخطأ عند الخاصة، ومن أظهر هذه الكتب كتاب أبي هلال العسكري (395هـ/1005م) "في لحن الخاصة" وكتاب الحريري (516هـ/1123م) " درة الغواص في أوهام الخواص" وكتاب

ذلك يقول: " ثم حين فكرت في اختيار موضوع لدراسة الماجستير وجّهني أستاذي الدكتور إبراهيم أنيس إلى الفارابي ومعجمه فاخترتهما موضوعاً لرسالتني " (الفارابي، 1974، المقدمة، ص ي) .

ويتحدث الدكتور إبراهيم أنيس عن هذه الدراسة بقوله: " تمنيت مع الزمن أن أظفر بأحد النابهين من تلاميذي ليقوم بدراسة علمية لمعجم (ديوان الأدب) في صورة رسالة جامعية، حتى قيض الله لنا من أبنائي المتخرجين في كلية دار العلوم طالباً نابهاً أخذ بنصحي وتوجيهي، وقام بتلك الدراسة " (الفارابي، 1974، ص هـ) .

وقد حصل على درجة الدكتوراه في علم اللغة من جامعة "كمبردج" عام سبعة وستين وتسعمائة وألف .

وتمّ انتخابه عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ضمن نخبة من أعلام اللغة والأدب في الدورة المجمعية الخامسة والستين عام (1998-1999) (عمر، 2004، ص183). وشغل المكان الذي خلا بوفاة شيخ المحققين وعميد المدققين المرحوم الأستاذ محمود محمد شاكر، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد مختار: " قد شغلت المكان الذي خلا بوفاة المرحوم العلامة الأستاذ محمود محمد شاكر فحملتُ بذلك أمانة ثقيلة قد تآبى حملها السماوات والأرض والجبال " (عمر، 2000، ص359) .

وقام أحمد مختار بتأبين الأستاذ محمود محمد شاكر بكلمة استودعها أبرز جهوده وخصاله ومؤلفاته وتتلّمذه على يديه (عمر، 2004، ص187) .

وتوالى نشاطه المجمع من خلال لجنتي " الأصول " و " لجنة البحوث واللهجات " ومن خلال المحاضرات العامة التي كان يقيّمها المجمع، والمناقشات التي كانت تتم في المجمع وقد نشر أحمد مختار كتاباً بعنوان " أنا واللغة والمجمع " استودعه جهوده في أثناء عضويته في المجمع ونشاطه اللغوي، وضمّ هذا الكتاب أهم أنشطته المجمعية مدة عامين وبعض العام .

و كان انضمام أحمد مختار إلى المجمع آخر نشاطه العلمي، فقد وافته المنية يوم الجمعة الموافق (2003/4/4) مخلفاً ما ينوف على ثلاثين كتاباً في شتى مجالات التأليف اللغوي، وقد أقام مجمع اللغة العربية بالقاهرة حفلاً لتأبينه .

تقلد أحمد مختار الكثير من الوظائف في مصر وبعض أقطار الدول العربية، ولم تخرج به من دائرة اللغة، وخدمة العربية، وحاز عدداً من الجوائز التقديرية لجهوده المبذولة في التحقيق اللغوي خاصة، والدراسات اللغوية عامة، وشارك في عدد كبير من اللجان والهيئات العلمية والمؤتمرات، وتسمّم الكثير من المناصب في الجامعات العربية والمصرية، وأشرف

عند الكتاب والإذاعيين) و(من قضايا اللغة والنحو) و(معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي) .

3. المدرسة الشامية، ومن أشهر أعلامها: إبراهيم اليازجي صاحب كتاب (لغة الجرائد)، وشاكر شقير اللبناني صاحب كتاب (لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية)، ومحمد سليم الجندي صاحب كتاب (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وإبراهيم المنذر صاحب كتاب (المنذر)، ومصطفى الغلاييني صاحب كتاب (نظرات في اللغة والأدب)، وصالح الدين الزعبلوي صاحب كتاب (أخطاءنا في الصحف والدواوين)، ومحمد العدناني صاحب معجمي (معجم الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) (القيام، 1999، ص8-9).

وقد كان إنشاء المدارس النظامية في بغداد عام (451هـ) ردّاً فعل عنيفاً تجاه الخروج عن سنن اللغة العربية الفصحى، فكانت ثمة حركة تأليف لغوي عام قام بها اللغويون وأصحاب المعجمات وكتب اللحن (سلمان، 2003، ص17) . ولا تُعد حركة التصحيح اللغوي وسيلة تعليمية على الرغم من كشفها الأخطاء وتثبيتها للصواب، ولكنها مراقبة علمية لقيمة الطرائق التعليمية قديماً وحديثاً (حمادي، 1980، ص318)، وما الكتب التي تولف الآن في هذا المجال إلا امتداد لتلك الحركة وتحقيق لذلك الهدف، وسعي إلى نشد الكمال اللغوي في شتى ميادين التأليف.

مصطلحات التشدد والتوسع والتساهل في التصحيح اللغوي

كان المؤلفون الأوائل في التصحيح اللغوي فريقين: فريق متشدد، وفريق متوسع فمن اتخذ نهج التشدد أخذ بأحد القولين أو الأقوال واعتدّ غيره خطأ، ومن اتخذ نهج التوسع أسمح في قبول الوجهين أو الوجوه المتعددة على تراتبها في الفضل دون أن يعتدّ أيّاً منها خطأ (الموسى، 2000، ص106) . وعلى هدي هذين الفريقين سار المحدثون ممن ألفوا في التصحيح اللغوي بين متشدد لا يكاد ينفلت من عقاب القاعدة وبين متوسع سمح في قبول الوجوه المخطئة، والتمس لها وجه الصواب.

ولكننا نرى فرقاً بين مصطلحين يُعدهما بعض المؤلفين في التصحيح اللغوي من قبيل المترادفات بيد أننا نجد فرقاً في معناهما، وهما مصطلحا (التوسع) و(التسمّح أو التساهل) اللغوي. فالدكتور نهاد الموسى - مثلاً - جعل المصطلحين متساويين في قوله: " ويقف بإزاء هؤلاء وغيرهم من المتشددين قبيل آخر ينجح نهج التوسع والتساهل". وقوله: "... وهي تأليف درجت على التسمّح والتوسع والتيسير والأخذ بوجوه

ابن الحنبلي (971هـ/1564م) " عقد الخلاص في نقد كلام الخواص " .

لذا فحركة التصحيح ملازمة لظهور اللحن، فعندما نقشّى اللحن في العصور التالية للعصر الإسلامي دأبت الحركة التصحيحية إلى جمع ما شاع على ألسنة الناس من كلام يخالف سنن العربية، وفصيحتها خشية امتداد خطر اللحن إلى اللغة الأدبية المشتركة، فانبهرى العلماء للذبّ عن هذه اللغة، فألفوا كتباً كثيرة كان لها أعظم الأثر في صون اللغة، وتنقيتها من اللحن والعامي والدخيل، فقامت على ذكر الخطأ المستعمل والصواب الذي يجب أن يجري عليه الاستعمال (الضامن، 1987، ص6) .

حركة التصحيح اللغوي عند المحدثين

أما في العصر الحديث فقد ذهب اللغويون المحدثون إلى أن أبا التثاء الألويسي (1217-1270) هو أول من ألف في التصحيح اللغوي في العصر الحديث، وكتابه هو " كشف الطرة عن الغرة" وقد توالفت كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث حتى بلغت حركة التصحيح اللغوي من السعة أنك لا تكاد ترى لغوياً أو نحوياً إلا وله أثر في هذا الباب، فمنهم من عالج المسألة بمجموعة من الأبحاث ليجمعها بعد أن استوت على سوقها في كتاب، ومنهم من ألف المؤلفات والمعاجم لرصد هذه الانحرافات.

وقد نُسبَتْ كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث إلى ثلاث مدارس:

1. المدرسة العراقية، وكان من أظهر أعلامها: معروف الرصافي صاحب كتاب (دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة)، والأب أنستاس الكرمللي صاحب كتاب (أغلاط اللغويين الأقدمين)، وكمال إبراهيم صاحب كتاب (أغلاط الكتاب)، ومصطفى جواد صاحب كتاب (قل ولا تقل)، وصبحي البصام صاحب كتاب (الاستدراك على كتاب قل ولا تقل) (القيام، 1999، ص8-9) .

2. المدرسة المصرية، ومن أشهر أعلامها: أسعد خليل داغر صاحب كتاب (تذكرة الكاتب)، وأحمد أبو الخضر منسي صاحب كتاب (حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب)، ومحمد علي النجّار صاحب كتاب (لغويات)، و(محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة)، وعباس أبو السعود صاحب كتاب (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة)، وعبد العزيز مطر صاحب كتاب (أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة) و(لحن العامة في ضوء التطور اللغوي)، وأحمد مختار عمر صاحب كتاب (العربية الصحيحة) و(أخطاء اللغة العربية المعاصرة

المعجم قد أشاروا في مقدمته إلى أن الحديث عن ألفاظ الحياة العامة في الحواضر والأرياف والبادية لا يعني الحديث عن العاميات الدارجة أو اللهجات المختلفة، وإنما يعني كل ما يتعلق بأدب الحواس، وتفصيح ما يمكن تفصيحها، ولا سيما الألفاظ الدارجة التي تعود إلى أصول لغوية فصيحة، ويهدف إيجاد ألفاظ لمدلولات الحياة العامة، فهو لا يُعنى بالتركيب العامية، وإنما اشترط في اللفظة المختارة الفصاحة والشيوع والذيق، لذلك يمكن عدّ هذا النوع من المعاجم من قبيل التوسع اللغوي لا التسهيل أو التسمّح (المجمع، 2006، المقدمة) .

مؤلفات أحمد مختار عمر في التصحيح اللغوي

يرجع تاريخ اهتمام أحمد مختار بقضية الصواب اللغوي إلى أيام الطلب - سواء أكان في المرحلة الثانوية أم في المرحلة الجامعية - فكان يكتب ملاحظاته اللغوية ويبحثها في المجالات الأدبية والصحف المحلية، وقد ذكر لنا الدكتور عبد الله المهنا أن أحمد مختار كان مهتماً بالصحة اللغوية حديثاً وكتاباً فما أن يطرق سمعه لحنٍ إلا وينبه صاحبه إلى الصحة اللغوية برفق وأناة (المهنا، 2004، ص 57).

وقد ورث هذا الاهتمام عن والده الذي كان يولي هذا الجانب عناية خاصة، كذلك ساعده على دخول وادي التصحيح أن أسند إليه معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني لتدريس مقررين هما: "الأخطاء اللغوية الشائعة" و"مجالات التعبير اللغوي" استطاع من خلالهما أن يضع يده على كثير من أوجه القصور في ثقافة المذيعين اللغوية، ومن مجموع هذا وذاك تشكلت عنده مادة كبيرة كانت إفراراً لخبراته في التصحيح اللغوي، تميز أكثرها بالجمع الميداني، وقد شغله ضرورة وجود دليل يستعين الباحث به إلى الصواب اللغوي غير مستسلم إلى الاعتقاد بأن اللغة العربية لغة فوق مستوى البشر، عصية لا يمكن التمكن منها أو السيطرة عليها.

ولما لوسائل الإعلام من دور كبير في صقل اللغة العربية أو انحطاطها فقد ركز أحمد مختار جهده على لغة الإعلام بنوعيه المسموع والمقروء، فكان يتابع معظم البرامج الإذاعية الفصيحة، والنشرات الإخبارية، والتعليقات السياسية، وأقوال الصحف، ويقوم برصد التجاوزات اللغوية حتى تشكلت عنده مادة قرر أن يجمعها في كتابين يمثلان مرجعين أساسيين للإعلاميين والمتقنين في إعانتهم على توخي الوقوع في الخطأ والأخذ بيد من ينشد الكمال اللغوي، وتنبيه غير المتخصصين إلى بعض الهفوات لنقائدها، وقد أطلق على أحدهما "العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوي" وكل ما كان يسعى إليه في هذا الكتاب هو تصحيح لغة المتقنين في

ثانوية" (الموسى، 1990، ص 73 و 61) .

بيد أننا نلاحظ فرقاً بين المصطلحين يفضي بنا إلى وجود ثلاثة مناهج في التصحيح اللغوي، وهي: منهج التشدد، ومنهج التوسع، ومنهج التسهيل، ونوضح ما بينهما من فرقٍ بسوق أمثلة:

أولاً: منهج التشدد، ويقوم على فكرة انتخاب الوجوه العليا من الفصحى، ووجوه الاستعمال الراجحة الجارية على قواعد اللغة، فقد أنكر ابن السكيت - مثلاً - قولهم: "خرجنا ننتزه" إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنتزه التباعد عن المياه والأرياف، معتداً في ذلك على وضع اللفظ في غير معناه. (الموسى، 1990، ص 53) .

ثانياً: منهج التوسع، ويقوم على فكرة إجازة الظواهر الجارية مما وُجد لها من العربية أصل، أو كُتب لها الذيق والشيوع، ويبدو أن أصحاب هذا المنهج كانوا يسدرون من قوله ابن جني: "وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتهما، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها" (ابن جني، ج 2، ص 10).

وهكذا يصبح أمر المتوسعين في اللغة مع العربية كما ذكره الدكتور نهاد الموسى: "قائماً على سعة الاختيار لا على صارم المعيار" (الموسى، 1990، ص 57) . ونعدّ أحمد مختار من أصحاب المنهج التوسعي.

ثالثاً: منهج التسهيل، ومقياس الصواب عند أرباب هذا المنهج هو كل ما تكلمت به العرب، ويؤنسهم قول الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: "أنحى الناس من لم يلحن أحداً"، ومثلما أن منهج المتشددين يفضي إلى تضيق وعسر لا تطيقه العربية في نواحيها العامة وظروفها الخاصة فإنّ منهج المتساهلين يفضي بالعربية إلى انسياح لا ينضبط .

فمن يسلك طريقاً يتغيّ فيها تأصيل العامي وردّه إلى الفصحى - فعلى نبل المقصد - فمذهبه في ذلك هو مذهب المتساهلين وليس مذهب الموسعين. ومثال هذا المنهج كتاب أحمد رضا (رد العامي إلى الفصح).

فتصحیح کلمتي (سعيد وبعيد) بكسر أولهما، وتأنيث (عطشان) على (عطشانة)، وكسر حرف المضارعة في كلمتي (يشرب ويطرب)، وتصحيح قول الناس (مشاء الله)، والوقوف على المنصوب بالسكونكها من قبيل التسمّح اللغوي لا التوسع (الموسى، 1990، ص 79).

وقمين بالذكر أن ثمة فرقاً بين ألفاظ الحياة العامة والعاميات الدارجة (اللهجات)؛ فقد يُظنّ أن كتاباً من مثل (معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن) قد ينضوي تحت لواء التسمّح اللغوي؛ لأن عنوانه يشي بذلك، بيد أن مؤلفي هذا

ما ذهب إليه الدكتور نهاد الموسى من سعة العربية، وتعدد مداخل القول في الصواب والخطأ يفسر لنا سبب التذبذب والاضطراب في الحكم على لفظة ما بالصواب أو الخطأ (الموسى، 1990، ص 62)، وهذا التباين في محددات الخطأ والصواب جعل اللفظة تحيا بأكثر من وجه، وأصبح الحكم على لفظة ما بالخطأ نوعاً من الصعوبة، وفي هذا يقول أحمد مختار: "إن الحكم بالخطأ يعني عدم ورود اللفظة أو العبارة في الأساليب الفصيحة، وهذا يستلزم الاستقراء التام، وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان" (عمر، 1998، ص 129).

ويبدو أن اللغويين الذين تصدّوا لتنقيف الألسن وتقويم الاعوجاج لم يتفقوا على مقياس محدد للصحة والخطأ، فمنهم من كان متشدداً لا يعترف إلا بالأفصح وما عداه فهو خطأ، ومنهم من ذهب إلى التساهل وتجويز النطق بالنادر مادام ذلك وارداً في لهجة من لهجات العرب، ففي رأي المتساهلين أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ (ابن جني، ج 2، ص 12) و(مطر، 1966، ص 47).

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على معايير التخطئة والتصويب إلا أن ثمة من جمعها في سبعة معايير، وهي: عدم السماع، وعدم القياس، وعدم ورود اللفظة في المعاجم، والاستناد إلى تخطيء أحد اللغويين، والاستناد إلى اللغة الأفصح، والاستناد إلى قواعد النحو والصرف، ورفض المولد (يعقوب، 1983، ص 32-45).

وتنقسم مادة اللغة العربية إلى نوعين:

النوع الأول: يخضع لقاعدة عامة تجمع الأشياء، وتضم النظائر، وترتبط الجميع بخيط واحد، وذلك مثل رفع الفاعل ونصب المفعول به، وهو ما يصطلح اللغويون على تسميته "مقيساً" والجميع ملتزم بهذا النوع الذي يشكل النواة الأولى للقوانين اللغوية.

النوع الثاني: لا يخضع للقاعدة ولا مجال للاحتكام فيه إلى كتب النحو والصرف، وإنما يكون الاحتكام فيه إلى السماع من العرب، وإلى المعاجم اللغوية، وهو ما يُسمّى بـ "المسموع" وفي هذا النوع يظهر الاختلاف بين مناهج ثلاثة، المنهج المضيق الذي لا يقبل إلا القياس، والمنهج الموسع الذي يقبل إلى جانب القياس السماع، وهو المنهج المنتخب الذي يمثلته أحمد مختار عمر، ومنهج آخر مرخص موسع يقبل المقيس والمسموع وكل طارئ على اللغة دون الركون إلى قانون لغوي في القبول والمنع، وهذا منهج يُدخل على اللغة الغث والسمين.

ويُردّ السماع العربي الصحيح إلى خمسة مصادر، هي:

1- القرآن الكريم: وقد رأينا أحمد مختار في أكثر من

مواقفهم الجادة، وأحاديثهم وحواراتهم، ومحاضرتهم واجتماعاتهم، ولقاءاتهم، ومجالسهم، وندواتهم، وعلى ألسنتهم وأقلامهم (عمر، 1998، ص 6).

واصطلح على الكتاب الثاني "أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين". والناظر في هذا الكتاب يلاحظ أن مادة الكتاب تتميز بالجمع الميداني القائم على رصد الأخطاء من الإذاعة المسموعة والمقروءة، وإن كنا نرى أن أخطاء المشافهة تظل أقل حسباناً من أخطاء الكتابة ولا ينبغي لنا أن نساوي بين الانحرافات المكتوبة والمسموعة.

كذلك يتميز هذا الكتاب بوفرة الجداول التلخيصية في الكتاب، والنماذج التدريبية المستوحاة من اللغة الفصيحة، وقد جاءت شاملة للأخطاء في جميع مستويات اللغة العربية الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، مما يعطينا الحق في إدراج هذين الكتابين ضمن سلسلة كتب التصحيح العام.

واستجابة لحاجة المثقف العام، وتحقيقاً لمطلب ابن اللغة الذي يبحث عن المعلومة السريعة، والرأي الموجز، وينشد التيسير الذي لا يحجر واسعا ولا يخطئ صواباً فقد عمد إلى تأليف معجم في الصواب اللغوي بمساعدة فريق عمل من الباحثين وسمه بـ (معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي)، يقع في ألف وثلاثمائة واثنين وتسعين ورقة مجموعة في مجلدين، وجاء شاملاً لكثير من العبارات والألفاظ التي كتب لها الذبوع والشيوخ في العصر الحديث (عمر، وآخرون، 2008، المقدمة).

ويمثل هذا المعجم منهجية أحمد مختار القائمة على التوسع في قضية الصواب اللغوي، وتقلته من عقال الزمكائية التي تقيد الاحتجاج اللغوي بالقرن الرابع الهجري وعلى بعض القبائل العربية، وفتحه باب الاستشهاد حتى يومنا هذا، لذلك فإننا نجد فيه أسماء من مثل: طه حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبو القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة، والطيب صالح، ونجيب محفوظ.

وما يميز هذا المعجم أنه موجه بالدرجة الأولى إلى المثقف العام، وقد نأى به صاحبه عن استخدام المصطلحات الفنية التي يقتصر تداولها على المختصين، وسمح بإدخال بعض الكلمات غير الشائعة بقصد الترويج لها لسدها فراغاً لا تسده كلمة أخرى، مثل استخدام (الجرادة، والنجادة، والأكالة، والفراطة) مما يدل على بقايا الأشياء.

معايير التخطئة والتصويب عند أحمد مختار عمر

لم تكن معايير التخطئة والتصويب محط اتفاق وإجماع بين المصححين اللغويين (حمادي، 1980، ص 180-313)، ولعل

منظور، و"ديوان الأدب" للفارابي، والقاموس المحيط" للفيروز أبادي و"المعجم العربي الأساسي" لأحمد مختار عمر وآخرين . وكثيراً ما كان يذكر نص القاعدة وعملية الخروج عليها في الاستعمال اللغوي.

كذلك فإنّ عنصر الاستخدام والشيوع عامل مرجح في سلم الصواب اللغوي لدى أحمد مختار، وقد رأيناه يميز بين درجات الصواب ويقسمها إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

أ. الفصيح: وهو ما ينصح بالالتزام به لمن يريد تحقيق حد أعلى من الصحة اللغوية .

ب. الصحيح: وهو أقل درجة من السابق ولا حرج في استخدامه .

ت. المقبول: وهو ما يحقق أدنى درجات الصحة ولا ينصح باستخدامه.

ث. الفصيح المهمل: وهو ما يعد في عرف التقليديين في مرتبة الفصيح، ولكن عندما ندخل عنصر الاستخدام والشيوع كعامل في سلم الصواب اللغوي بالنسبة للمستخدم المعاصر (عمر، 2008، ص ز) .

منهجية أحمد مختار عمر في التصحيح اللغوي

كان منهج أحمد مختار في تصحيح المادة اللغوية مما علق بها من أدران اللحن يقوم على جملة ترتيبات رأينا أن نوردتها مجمعة:

- قام بتقسيم مباحث التصحيح اللغوي إلى فصول عمد في بعضها إلى تصحيح الأخطاء اللغوية التي خرجت عن جادة الصواب محتكماً في تصحيحه إلى المعايير المألوفة لدى المصححين من مثل، "عدم القياس، وعدم السماع، وعدم ورود اللفظة في المعاجم . . . الخ"، أما الفصول الأخرى فقد عمد فيها إلى إثبات الصحة لبعض الألفاظ التي خطأها النقاد واللغويون المتشددون، ولم يجد حرجاً في استعمالها، وبناءً على ذلك فقد جاءت مباحث التصحيح في كتابيه " من قضايا اللغة والنحو " و"العربية الصحيحة" تحت فصول ثلاثة:

أ. فصل اصطلح على تسميته " تجنب أن تقول " وهو يشتمل على عدد من الألفاظ والعبارات التي شاع استعمالها، ولم يجد أحمد مختار لها وجهاً في العربية يمكن أن تخرج عليه وتصح به، لذا طالب بتجنبها، وقد بلغت خمساً وأربعين لفظة، كان مصدرها أحاديث الإذاعيين وكتاباتهم أحياناً، وقد تكررت في كتابين " من قضايا اللغة والنحو " و" العربية الصحيحة " .

وفي اختياره جملة (تجنب أن تقول) كسر لحدة الأمر الذي يفضي إلى النفور، والميل به إلى النصح، فقد درج عند بعض المصححين استعمال أسلوب (قل ولا تقل) .

موضوع يستشهد بالنص القرآني على صحة بعض العبارات، مثل: "استعمال كلمة {دُخَان} مشددة الخاء " فقد ذهب إلى خطئها وصوابها {الدُّخَان} بتشديد الدال واستشهد بقوله تعالى: {ثم استوى إلى السماء وهي دُخَان} [فصلت: آية 10]، كذلك تخطئته لمن قال: " يَحْتَضِر " والصواب " يُحْتَضِر " ودليله قوله تعالى: { كُلُّ شَرِبٍ مُحْتَضِرٌ } [القمر: آية 27] (عمر، 1991، ص 201-202) .

2- القراءات القرآنية: صححت القراءات القرآنية ما يشيع على ألسنة الناس من ألفاظ قيل بخطئها، فكلما "توفى فلان" ببناء الفعل للمعلوم خطأتها المعاجم، وصوابها بالبناء للمجهول (توفى)، ومن باب التوسع فقد ذكر أحمد مختار قراءة صححت ما يشيع على ألسنة الناس الآن؛ فقد قرأ بعض القراء: { ومنكم من يتوفى } بالبناء للمعلوم، ومعناه هنا يستوفي أجله (عمر، 1998، ص 35) .

ورأينا أن القراءات القرآنية تشكل منبعاً ثراً عند أحمد مختار للاحتجاج في الدرس اللغوي، يقول: " تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس اللغوي، وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب ... في صحة الاستشهاد بها والاستناد إليها في صحة التعبير ... ودليلاً لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن " (عمر، 2001، ص 142-143) .

وقد استشهد أحمد مختار في معجم الصواب اللغوي بالقراءات القرآنية في أكثر من مئة موضع على صحة بعض الاستعمالات اللغوية، بيد أنه كان يسدر من رؤية لغوية بحثية.

3- الحديث النبوي الشريف: عدّ الحديث النبوي مصدراً من المصادر التي يعتمد عليها لإثبات السماع؛ لأن الحديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب.

4- الشعر العربي: استشهد أحمد مختار بالشعر على صحة بعض الكلمات: فقد منع اللغويون إدخال "أل" على كلمة (كل) و(بعض) ورأيناه يسوق لنا أبياتاً على صحة هذا الاستعمال (عمر، 1998، ص 155)، فشاهده لصحة إدخال "أل" على "كل" ما ذكره المعري في رسالة الغفران لسحيم قوله:

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا

إلى الموت يأتي الموت لكلّ معمداً

أما إدخال "أل" على "بعض" فذكر قول مجنون ليلي:

لا تنكر البعض من ديني فتجده

ولا تحدثني أن سوف تقضيني

5- اعتمد أحمد مختار في قضية الصواب اللغوي على المعاجم، وكان يتوكأ على أربعة معاجم هي "لسان العرب" لابن

قال الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر: "مجالس الغيبة والنميمة" بفتح الغين وسكون الياء، وصحتها "الغيبة بكسر الغين ومد الياء".

ب- ساق لنا عدة أخطاء للدكتور أحمد فتحي سرور، وكانت الصحف المصرية تظهر أنه متحدث من الطراز الأول، وقد وثق صاحبنا ذلك بذكر التاريخ (الأخبار 1990/12/13) (عمر، 1991، ص21).

وقد بين في مقالة له سبب تتبعه أخطاء المشاهير بقوله "يقع في مقالات كثير من الكتاب بعض الأخطاء اللغوية التي لا يمكن السكوت عليها لوقوعها ممن لا يستساغ وقوعها منه" ويختتم المقالة بقوله: "هذه هنات يسيرة كان يمكن تجاوزها لو أنها وقعت من غير المشهود لهم بالكفاية والرسوم في اللغة" (حمادي، 1980، ص141).

- ترتيب المادة اللغوية المصححة، فقد كانت طريقة أحمد مختار تسير في جوانب ثلاثة:

الجانب الأول: اتخذ من نظام المعاجم التي تقوم على ترتيب الألفاظ ألفبائياً طريقة لترتيب الألفاظ التي وقع فيها الخطأ منعاً للتداخل والخلط بين الألفاظ المدروسة، ويندرج تحت هذا الترتيب، معجم الصواب اللغوي الذي قسمه إلى قسمين، قسم للكلمات والأساليب، وقسم للقضايا الكلية أو أصول اللغة، وكذلك ينداح تحت هذا التقسيم فصل أسماء "لا تتخرج أن تقول" وهذا بطبيعة الحال نظام معروف لدى كتب التصحيح اللغوي أمثال: "معجم الأخطاء الشائعة" لمحمد العدناني.

الجانب الثاني: يقوم بترتيب المادة اللغوية حسب مستويات علم اللغة وفروعها ابتداءً من علم الأصوات والصرف والنحو وانتهاءً بالمعجم والدلالة، وقد ارتضى لكتابه "أخطاء اللغة العربية المعاصرة" هذا المنهج.

الجانب الثالث: لم يراع فيه أحمد مختار أي نوع من الترتيب، وجاء ذلك في فصلين:

فصل "تجنب أن تقول" وفصل "ألفاظ يقع فيها الاشتباه". لذلك نرى أن منهجية الترتيب عند أحمد مختار جاءت مضطربة في كتابه "العربية الصحيحة" بيد أنها في كتابه "أخطاء اللغة العربية" و"معجم الصواب اللغوي" جاءت منظمة سليمة منضبطة.

- جِدَّةُ وأصالة المادة اللغوية المصححة، لقد تنبه اللغويون المحدثون إلى جِدَّةِ المادة اللغوية المصححة، تقول نعمة رحيم العزاوي: "الذين ألفوا في اللحن إما أصيل سبق غيره إلى التنبيه إلى ما أفسدته العامة أو الخاصة من اللفظ، وإما جامع للأخطاء وتصويبها من كتب اللغويين" (العزاوي، 1975،

ب. فصل اصطلاح على تسميته "ألفاظ يقع فيها الاشتباه" حيث تناول تحت هذا العنوان مجموعة من الألفاظ التي انحرف بها الاستعمال الحديث فخلط معناها بمعنى ألفاظ أخرى تشبهها - غالباً - في الأصول، وتخالفها في الحركات والسكنات مثل، "الكفاءة والكفاية" فالأولى تعني المساواة والثانية تحمل معنى التفوق، واقتصر عمل أحمد مختار على فصل اللفظين عن بعضهما، وذكر معنى كل منهما حتى يتمكن الكاتب من وضعهما الموضع الصحيح، وقد بلغت تسعاً وأربعين لفظة (عمر، 1974، ص157) و(عمر، 1998، ص159-169).

ج. أما الفصل الثالث فقد جاء تحت اسم "لا تتخرج أن تقول" وكان لأحمد مختار نظرة تنبيهية إلى بعض الألفاظ التي خطأها النقاد واللغويون ولم يجد حرجاً في استعمالها، وعقد لها فصلاً ذكر فيه ما يربو على خمسين لفظة، ودليله إلى صحتها معاجم اللغة، وقرارات مجمع اللغة العربية المصري إضافة إلى آرائه الشخصية (عمر، 1991، ص20).

والكشف عن صحة الألفاظ المخطئة، والسعي إلى تثبيتها لا يقل أهمية عن إصلاح الألفاظ الفاسدة.

- سار مختار على مبدأ التوسع اللغوي، ومرونة التسق، وسعة العربية، ونشير هنا إلماعاً إلى أنه رفع الحرج عن بعض الكلمات التي قيل بضرورة تأنيثها، وقد أجاز مختار تنكيرها لأنها مؤنثة مجازياً ونذكر منها:

(بئر عميق) و(يمين غليظ) و(سن مكسور) فقد خطأ العدناني استعمال هذه الكلمات مذكرة في غير موضع بينما أحمد مختار ارتضى مذهب الكوفيين القائم على تنكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثاً مجازياً إذا لم تكن فيه علامة تأنيث (العدناني، 1980، ص33-276-129).

وحذر من التشدد في تحري الصواب، وتمرد أبناء العربية عليها نتيجة هذا التشدد، ورأى أن كثيراً من الكلمات التي عدها العدناني من الأخطاء الشائعة يمكن قبولها بشيء من التجوز أو بنوع من القياس المطرد، وذكر أن كل كلمة يمكن أن تخرج في العربية فلا مانع من استعمالها (عمر، 1998، ص129). وهو بلا شك استثمار ناجح لقاعدة المازني التي تنص على أن: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (ابن جني، 1954، ص182).

- توثيق الأخطاء، كان أحمد مختار يقوم بتوثيق الأخطاء، ويعطي اهتماماً واضحاً لأخطاء المشاهير من الأدباء والكتاب والمذيعين، ولكيلا يكون لهم حجة عليه فقد عمد إلى ذكر صاحب الخطأ، وتاريخ الخطأ، واسم البرنامج أو الصحيفة، إضافة إلى الوقت، ونسوق الأمثلة التالية لبيان ذلك:

أ- قوله: "وفي حديثه الديني (صباح الأحد 90/11/25)

تدريبية كبيرة مستمدة من اللغة الفصحى الحية المستعملة اليوم، وليس من كتب التراث أو الكتب التي عُيّنت بالأخطاء اللغوية، وعدم التعرض للأخطاء البديهية من مثل نصب الفاعل ورفع المفعول به. في حين اعتمد بعض المؤلفين في جمع جُلّ مادته على كتب اللغويين السابقين، وآية ذلك معجما محمد العدناني الموسومان بـ (الأخطاء الشائعة) و(الأغلاط اللغوية المعاصرة)، إضافة إلى معجم (الصواب اللغوي) لأميل يعقوب؛ فالناظر في هذه المعاجم سيجد أن جُلّ موادها مكرورة ومأخوذة من كتب التصحيح السابقة، وجهد المؤلفين فيها لا يتجاوز ترتيب كلماتها وإبداء بعض الملاحظات.

وما يميّز منهجية أحمد مختار عن غيره هو سعة الاطلاع؛ فقد كان مشروعاً لغوياً متكاملًا، لم يدع حقلاً من حقول اللغة إلا وضرب فيه بسهم، فجاءت مؤلفاته موزعة على الحقول اللغوية كافة، ولم يكن اللغويون الذين راموا التصحيح اللغوي على درجة واحدة من الاتصال بعلوم اللغة العربية، فمنهم الجهد المتضلع في اللغة أمثال اليازجي، وأسعد داغر الذي يقول: "ظل ذلك دأبي مدة أربعين سنة قضيتها في خدمة اللغة مشغلاً بها في التعليم والنظم وترجمة الكتب وكتاب المقالات" (داغر، 1933، ص4) وأمثال معروف الرصافي والأب أنستاس الكرمل.

وقد انعكست ثقافة المصححين اللغوية على مؤلفاتهم فجاءت وافية من حيث شرح المسألة، واستقصاء شواهدا من مصادر اللغة فضلاً عن تنقيح اللغة.

وثمة مؤلفون لم يبلغوا شأن من تقدّم ذكرهم، لذلك جاءت مؤلفاتهم دون مؤلفات سابقهم من حيث الشواهد والمادة والتحليل، وأمثلتهم محمد تقي الدين الهلالي في كتابه (تقويم اللسانين)، ونسيم نصر في كتابه (أخطاء الفناها) .

كذلك تميّزت منهجية أحمد مختار عمر عن غيرها بشمولها مستويات التصحيح اللغوي، فقد جاءت كتبه - في الأغلب - شاملة للأخطاء على مستويات اللغة: الصوتية والصرفية والنحوية والتركيبية والدلالية، وتميّزت بترتيب موادها وطرق عرض أخطاء كل مستوى من المستويات المذكورة، وقد تباينت كتب التصحيح اللغوي في طرق ترتيبها المواد المجموعة، فثمة كتب تعرض الأخطاء مرتبة على حروف المعجم العربي، ومن هذه الكتب: كتاب محمد علي النجار (لغويات)، ومعجما محمد العدناني (معجم الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) وثمة كتب تعرض الأخطاء اللغوية غير مرتبة ترتيباً معيناً، ومن هذه الكتب: كتاب اليازجي (لغة الجرائد)، وكتاب أسعد داغر (تذكر الكاتب)، وكتاب كمال إبراهيم (أغلاط الكتاب) .

ص353) . وقد تميز أحمد مختار بجمع الأخطاء من الصحف والدواوين وأفواه المذيعين والخطباء، فاتسم بالجدة في طرح المادة مما التقطه من الحياة المعاصرة، واعتمد أحياناً على تكرار بعض الأمثلة التي جاء ذكرها في كتب التصحيح؛ فقد جاءت عند مختار كلمات مثل: "أثر فيه وبه" و"ربيع الآخر" و"سوف لن" و"رجل صبيح" و"رؤيا ورؤية" ولكنها وردت عند العدناني في معجمه (العدناني، 1980، ص21-138) .

وبعد هذا العرض لمنهج أحمد مختار نرى أنه تميز عن غيره بطريقة الجمع وتوثيق الأخطاء والثقافة الواسعة، فقد طرح بعض المصححين من ذكر صاحب الخطأ مخافة الاتهام بالغرض منهم، واكتفوا برصد الخطأ والتركيب الصحيح (داغر، 1933، ص9) .

- اقتران التصحيح اللغوي لديه بتعليم النحو وتيسيره على المتعلمين والمتقنين والإعلاميين، وهذا ما يفسر كثرة الجداول التلخيصية والمادة التدريبية في كتبه، فقد عمد أحمد مختار إلى تزويد كتبه بجداول تلخيصية، ومادة تدريبية كبيرة مستمدة من اللغة الفصحى المعاصرة الحية المستعملة وليس من التراث، فلم يقتف أثر المصححين في فرض الصواب بل كان يشقّق ذلك بتحليل كاف للخطأ الموجود والصواب المنشود، وتمازين عملية متنوعة ترسخ الصواب في ذهن المتعلم .

ملاح مقارنة بين منهج أحمد مختار عمر وغيره من المصححين المحدثين

تعدّ كتب الدكتور أحمد مختار في حقل التصحيح اللغوي نتاج ملاحظات وتأمّلات في الاستعمالات والتعبيرات الشائعة في لغة الكتاب والإذاعيين لمدة تقرب من أربعين عاماً؛ فقد أسند إليه معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني تدريس مقرري: "الأخطاء اللغوية الشائعة" و"مجالات التعبير اللغوي" استطاع من خلالهما وضع يده على كثير من أوجه القصور في ثقافة المذيعين اللغوية (عمر، 1991، ص15) .

لذلك فقد تميّزت منهجية الدكتور أحمد مختار عن غيره من اللغويين ممن ضربوا في تيه التصحيح اللغوي بالأصالة في جمع الأخطاء اللغوية من المجالات والصحف والدواوين وأفواه الخطباء والمذيعين؛ أي استخاله الأخطاء من اللغة المستعملة في حياة المتقنين، وقيامه بتوثيق الأخطاء على نحو قوله، بعد أن يذكر الخطأ اللغوي: "خير حسن في نشرة التاسعة بالتلفزيون 90/12/3"، وقوله: "صفاء الدمنهوري أخبار السابعة صباحاً 90/12/7" (عمر، 1991، ص36-37) .

كذلك تميّزت كتبه باحتوائها على جداول تلخيصية، ومادة

وجدها على الجانب الصوتي والأدائي للإعلاميين، فيذكر على سبيل المثال (الاستخدام المعيب للوسائل الصوتية وغير اللفظية)، ويرد سبب الوقوع في مثل هذا الخطأ إلى افتقار كثير من المذيعين إلى الثقافة الصوتية والتدريب الكافي على استخدام الإمكانات الصوتية المتنوعة التي تدخل تحت ما يسمى بالوسائل الصوتية غير اللفظية، كالنبر، والتنغيم، ودرجة الصوت، ومعدل سرعة واستمرارية الصوت، وارتفاعه، وطول الوقفة أو السكته، بيد أنه لم يُعنَ في كل الحقول اللغوية بتفسير سبب الوقوع في الخطأ، بل نراه - أحيانا - يذكر الباب الذي يقع فيه الخطأ كباب التنثية أو الجمع ثم يقوم بذكر القاعدة التي تحكم هذا الباب، ليسوق أمثلة الخطأ والانحرافات التي يقع فيها الإعلاميون، ويعمد إلى تصويبها دونما تفسير للخطأ، ليأتي بعد ذلك بتمارين يغطي من خلالها المادة التي تم جمعها تيسيرا وتعلما للمتقف والكاتب (عمر، 1991، ص 40).

وعلى النقيض تماماً يقف بعض اللغويين ممن سعوا إلى جعل مؤلفاتهم مراجع للمتقنين والإذاعيين والصحفيين، فجاءت معالجتهم لقضية الصواب مبتورة غير مستوفية الشرح أو التعليل، وإنما هي قوائم بالأخطاء مشفوعة بالتصحيح، ومن هذه المؤلفات كتاب (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة) لمحمد أبي الفتوح شريف، الذي يقول فيه: "إن الدارس الحديث أو المشتغل بالصحافة أو بإحدى وسائل الإعلام يحتاج دائماً إلى الكلمة السريعة كي تقوم نطقه وتضبط عبارته" (أبو الفتوح، 1994، ص 11).

ويبدو أن الثقافة اللغوية الواسعة وسعة الاطلاع ورحبة الأفق حدثت بأحمد مختار إلى ارتضاء منهج التوسعة في التصحيح اللغوي، فربما حكم أحدهم بالخطأ على صورة من صور الاستعمال محتكماً إلى بعض الأدلة، فخالفه أحمد مختار بأدلة أخرى، وقد استشعر بأن الحكم بالخطأ أو بالصواب ليس حكماً حاسماً أو نهائياً. وأن كثيراً من المسائل تستدعي التوقف والتثبت.

خطة الإصلاح عند أحمد مختار عمر

لم يكن دافع أحمد مختار من التعرض إلى لغة الإعلام بالنقد والتصويب الانتقاص من منشئ اللغة ومستعملها، أو التقليل من الجهد الكبير الذي يبذلونه في تقديم أفكارهم، وإنما الهدف الرئيس الأخذ بيد من ينشد الكمال اللغوي، لذا فقد سارت خطة أحمد مختار الإصلاحية في جانبين: "نظري" و"تطبيقي".

- الجانب النظري

تبني أحمد مختار في الجانب النظري جملة من الإجراءات

أما أحمد مختار فقد اتسمت منهجيته بعرض الأخطاء اللغوية بطريقة التقسيم إلى المستويات اللغوية، وتقسيم الأخطاء إلى المآخذ الصوتية والنطقية، والمآخذ الصرفية، والمآخذ النحوية والتركييبية، والمآخذ المعجمية والدلالية، وكذلك ترتيبها حسب حروف المعجم.

موقع كتب أحمد مختار عمر من قل ولا تقل وتفسير الخطأ

من الأساليب المستعملة في التنبيه على الأخطاء أسلوب (قل ولا تقل)، ومن ينتهج هذا الأسلوب فإنه يضيق واسعاً، ويحجر ليناً، ويقف باللغة عند حدّ النقل ولا يتجاوزها إلى العقل، ويلزم الألفاظ دلالتها الأولى، ولم يعد هذا الأسلوب يجدي نفعاً مع متعلمي العربية في تنبيههم عن الوقوع في الخطأ؛ لأنه أسلوب فوق منقطع بل هم أحوج إلى تفسير يهيئ لهم وعياً نظرياً مقنعاً (الموسى، 1990، ص 3-4).

يقول الدكتور نهاد الموسى: "إن التصدي للخطأ لا يكون بالإنباه الفوقي المنقطع: هذا خطأ وصوابه كذا، أو قل ولا تقل، كما كان يختاره مصطفى جواد. ذلك أن التصدي المنهجي للخطأ ينبغي أن يقوم على استقراء الأخطاء ومحاولة تفسيرها ووضع التراتيب المناسبة لتلافيها بواسطة وسائل التعليم والإعلام التي تكفل لنا تعميم الصواب وإشاعته في الناس" (الموسى، 2000، 107).

ويقف أحمد مختار نقبضاً لمنهج (قل ولا تقل)، وقد بنى خطته في التصحيح على ضرب من الاستقراء والتتبع وتحري الدقة، وهو منهج معروف مألوف لدى المصححين، يقول الحريري: "فهذه الأوهام في الهجا أثبتتها عن العيان والتقطتها من كتب جماعة من الأعيان" (الحريري، 1998، ص 254). وممن يضارع منهج أحمد مختار في تحري الدقة اللغوية قبيل إصدار الحكم بالخطأ الدكتور نهاد الموسى الذي يقول: "ولعل مما يؤنس بهذا المنهج في أخذ مظنة الخطأ بالريث والأناة وحسن التأنى والتلطف لتفسيره، أننا قد نستعجل الحكم بالخطأ على بعض ما يرد علينا ثم نجده، بعد رجوع النظر وتجاوز خاطر الأول والتقصي في الاستقراء، أن لما خطأناه وجهاً عالياً في الصواب" (الموسى، 1990، ص 14).

ويبدو أن غاية المؤلف لعبت دوراً أساسياً في تحديد المنهج واستقصاء الشاهد وتفسير الخطأ؛ فكانت غاية أحمد مختار عمر - إلى جانب تصحيح الأخطاء - تشكيل وعي لغوي لدى المتقنين في كتاباتهم وأدائهم وعملهم، وهذا ما دفعه إلى استقصاء الشاهد وتفصيل القول فيه، وقد لحظنا عناية لديه في تفسير أسباب الوقوع في الأخطاء، ففي مأخذه الصوتية والنطقية على الإعلاميين نراه يثبت مسرداً بالملاحظات التي

(عمر، 1998، ص 11-23).

الجانب التطبيقي

أما المنحى التطبيقي عند أحمد مختار فقد سار في اتجاهين:

الاتجاه الأول: تأليف معجم شامل للمتقف العام ولمن ينشد الكمال اللغوي بمساعدة ثلثة من الباحثين، وقد اعتمد في استخال مادة هذا المعجم على كتب كثيرة نافت على المائة وتسعين كتاباً من حقول شتى، واعتمد الطريقة الألفبائية في ترتيب مادة المعجم التي اتسمت بالعصرية والحداثة بله الألفاظ القديمة، فجاء المعجم وافياً بالغرض، مستجيباً لحاجة المتقف العربي، محققاً مطلب ابن اللغة الذي يبحث عن المعلومة السريعة، وحرص أحمد مختار عمر على تقديم معجمه على شكلين؛ ورقي، والآخر إلكتروني، ويحتوي على إمكانيات عالية في استدعاء المعلومة المطلوبة بسرعة ليكون دليلاً للمتقنين الذين يتغيون اليسر في طلب المعلومة.

الاتجاه الثاني: عمد فيه إلى تأليف الكتب الموجهة إلى الكتاب والإذاعيين خاصة، ومن تسنمو المنابر، فجاءت كتبه شاملة جميع مستويات علم اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، وقام بتوزيع الأخطاء التي استخلها من لغة الإعلام على العلوم آفة الذكر، وكان منهجه يسير على ذكر نوع الخطأ بدايةً، يليه قائمة الأخطاء الفرعية التي تنضوي تحت الخطأ الرئيس مشفوعة بالتصويب والتوجيه الصحيح، وإن كنا نأخذ على أحمد مختار عدم توسعه في توجيه الخطأ قياسياً بكتب التصحيح التي لا تجد حرجاً في إفرد صفحة أو صفحتين في تصويب خطئ ما.

وكان أحمد مختار يتبع كل مستوى من مستويات علم اللغة بتمارين شاملة للمادة المدروسة مما يعزز من قدرة المتعلم على تقادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء، وفي نهاية الكتاب يضيف فهرساً هجائياً للألفاظ المخطئة وصوابها، وقام بذكر الصفحة، ورأينا أن نورد بعض الأمثلة التطبيقية متضمنة الأخطاء مرتبة حسب مستويات علم اللغة الحديث، مع ذكر الصواب.

الأخطاء الصوتية:

أولاً: الاستخدام المعيب للوسائل الصوتية غير اللفظية، وآية ذلك قولهم خطأ: (أن أسلوب الشتائم الذي يتبعه العراق # دائماً أسلوب المفسدين) وصوابه: (أن أسلوب الشتائم الذي يتبعه العراق دائماً # أسلوب المفسدين) ومرّد هذا الخطأ إلى كثرة السكتات والوقفات الخاطئة، وهو ما رمزنا له بهذه العلامة (#).

التي يجب أن تُتبع للحد من الأخطاء في الإعلام المسموع الذي لا يخفي شيئاً من أخطاء المتكلم، وكل هذه الإجراءات تتعلق بالنشرات الإخبارية والتعليقات السياسية التي يُفترض ألا يُسمح بقراءتها إلا للمتقنين من اللغة ومن هذه الإجراءات:

1- إن أكثر أخطاء المذيعين تأتي من عدم تبيينهم وظيفة كلمة في جملة إلا بعد قراءتها، والوقوع في الخطأ، لذا فقد دعا أحمد مختار إلى تسليم النشرة الإخبارية للمذيع قبل قراءتها بوقت كافٍ يسمح له بضبط ما يلبس عليه (عمر، 1991، ص 27).

2- نظراً لأن العدد يشكل عقبة كأداء أمام القارئ، وانحرفاً لا يكاد ينجو منه مذيع، فقد طالب بكتابة الأعداد الواردة في النشرة بالحروف لا بالأرقام.

3- أشار إلى عدم السماح لأي شخص بالمشاركة في البرامج الإخبارية إلا إذا كان متقناً للغة العربية.

4- دعا إلى تنبيه المذيع بتصحيح ما أخطأ فيه إذا اكتشفه قبل إنهاء الجملة، مع الاعتذار عن ذلك، وبذلك يمكن تدارك الخطأ قبل وصوله إلى السامع.

5- هناك إجراء يتعلق بالجمال المستعملة في النشرة، فقد بين ضرورة الالتزام باستخدام الجمل القصيرة، أو البسيطة قليلة المتعلقات حتى يكون اكتشاف العلاقات بين أجزائها سهلاً.

6- ضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين في الإذاعة وعدم استثناء الكبار، والتركيز في هذه الدورات على أخطاء الاشتقاق الصرفي، وأخطاء الضبط لبنية الكلمة.

7- إلزام المشاركين من غير المذيعين الذي يشاركون في حوار معين باستخدام اللغة العربية الصحيحة في أحاديثهم وإجاباتهم.

8- ضرورة نطق الأعلام نطقاً سليماً خاصة الأعلام التي يتأثر نطقها باللهجة المحلية، والأعلام غير الشائعة، واقترح بالنسبة للإذاعة أن تعد قائمة بالأعلام المليسة أو التي تعدد ضبطها على السنة المذيعين (عمر، 1991، ص 34-38).

9- ونظراً إلى أن العامية تمثل سبباً رئيساً للوقوع في الخطأ فقد خصص أحمد مختار فصلاً في كتابه "العربية الصحيحة" انبرى فيه لرد مزاعم الداعين إلى إحلال العامية مكان الفصحى، وسجل ملاحظات على دعاة العامية، وطالب بإسكات أي صوت من هذا القبيل، كما بين خطورة استخدام اللهجات المحلية وأثره في تقطيع أوصال الأمة، ونادى بضرورة إحياء اللغة الفصيحة، وتشجيع استعمالها في مجالات الحياة اليومية، حتى إنه تمنى أن يرى حكام العرب يتعاونون في فرض اللغة الفصحى على العرب بأسلحة الإعلام المختلفة

المنقوص فيكون إعرابه في حالة الجر بحركة مقدرة على الياء المذكورة إذا كان مضافاً، كذلك قولهم (انقاذ اثنين مليون فدان) وصوابه (مليونين)؛ لأن العرب لا تستعمل العدد "اثنين" مفرداً وإنما تستعمله مركباً أو معطوفاً . وقولهم (وهم ثلاثة أردنيين) وصوابه (أردنيون) وعلّة الخطأ أنه يتم الخلط بين التمييز حين يتحول إلى بدل، وقد جاء هنا بدل فوجب رفعه، وأخطاء العدد كثير لا تكاد تحصى .

ثانياً: صرف الممنوع ومنع المصروف، وآية ذلك (ما تزال أمامه مهامٌ جسيمة) وصوابه (مهامٌ)؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع مفاعل وشبهها، كذلك قولهم (وقع في أخطاء عديدة) وصوابها (أخطاء)، يجب صرفها لأنها كلمات منتهية بهمة أصلية أو مبدلة عن أصل .

ثالثاً: أخطاء الاستثناء، ومثاله (لم نجد مكاناً سوى في الشريط الأخير) وصوابها (وضع إلا مكان سوى) وذلك لأن "سوى" اسم استثناء يضاف إلى ما بعده وإيقاع الجار والمجرور بعدها خلافاً للاستعمال العربي . كذلك قولهم (لم يجرح في الحادث إلا شخصين) وصوابه (شخصان)؛ لأنه عندما يكون الاستثناء مفرغاً يكون إعراب ما بعد "إلا" بحسب وظيفته في الجملة .

رابعاً: أخطاء الضبط الإعرابي، ومثاله (أجرى عملية إجلاء ضخمة) وصوابها (ضخمة)؛ لأن كلمة "ضخمة" هي تابعة لـ"عملية" ولكن تأخرت وهو مجيء التابع بعد أكثر من كلمة. كذلك قولهم (أن قواتٍ تابعة للأمم المتحدة) وصوابها (تابعة)؛ بسبب اختلاف التابع "قوات" والمتبوع "تابعة" في علامة الإعراب (عمر، 1998، ص125-154) .

الأخطاء المعجمية:

أولاً: الخطأ في ضبط بنية الكلمة، وآية ذلك قولهم (ربيع الآخر) وصوابه (الآخر)؛ لأن الآخر: خلاف الأول، أما الآخر فهو بمعنى الواحد المغاير. كذلك قولهم (في صورة مأزق) وصوابه (مأزق)؛ لأن الفعل أَرَقَّ يَأْزِقُ وأن المأزق الموضع الضيق وكذلك مأزق العيش .

ثانياً: كذلك الخطأ في بنية الكلمة، ومثاله (أخصائي) وصوابه (متخصص أو اختصاصي)، إضافة إلى أخطاء كثيرة في ضبط الأعلام .

ثالثاً: الخطأ في دلالة الكلمة، كقول بعضهم (وقد تعرض لذلك في ثنايا حديثه)، والصواب (أثناء)؛ لأن ثنايا جمع ثنية، أما أثناء فهي جمع ثنى، يقال: أثناء الشيء أي تضاعفه، كذلك من أخطائهم القول: (بوجهه الصَّبوح)، والصواب (الصَّبيح)؛ لأن الصَّبوح يعني شراب الصباح . أما الصبيح

- ثانياً: نطق الأصوات نطقاً معيباً، كقولهم خطأ: (إليكم نشرة الأخبار) وصوابها (الأخبار) وسبب هذه الأخطاء الخلط بين الأصوات المجهورة والمهموسة في النطق (ع خ - ذ ث - زس-ع ح)، كذلك قولهم: (برد قارص) وصوابها (قارس)، وعلّة هذا الخطأ الخلط بين الأصوات المرققة والمفخمة تحت تأثير عامل المماثلة الصوتية (س ص، ت ط، ذ ظ)

ثالثاً: السبق البصري، أو اللساني، أو الذهني، ومثال ذلك قول بعضهم: (أن وزارة حرب العدو) وهو يريد (حزب العمل)، وهذا الخطأ ناتج عن التداعي الذهني الذي دفع المذيع إلى الخطأ، وعندما تقع عينه على الورقة يظن إلى الخطأ .

رابعاً: التخلص بالسكون من الحركات الإعرابية، ومنه قولهم: (هدفها إسقاط نظام صدام حسين) وصوابه (هدفها إسقاط نظام صدام حسين)، فاللجوء إلى التسكين للفرار من الحركة الإعرابية (عمر، 1991، ص39-51) .

الأخطاء الصرفية:

أولاً: أخطاء التنثية، كقولهم: (كان يتوكأ على عصاتين) و(الدولتان العظمتان)، وصوابهما (كان يتوكأ على عصوين) و(الدولتان العظيمان)، ذلك لأنه إذا كانت الألف الثالثة في الاسم المنقوص فإنها ترد إلى أصلها عند التنثية وإذا كانت رابعة فإنها تقلب ياءً .

ثانياً: أخطاء الجمع، ومثاله (ليت بناتنا / تولى سلطاته / إن قضائنا)، وصوابها (بناتنا / سلطاته / قضائنا)، وسبب هذه الانحرافات هو حدوث خلط بين جمع التكسير الذي يُنصب بالفتحة وجمع المؤنث السالم الذي يُنصب بالكسرة وكذلك يحدث العكس .

ثالثاً: أخطاء المشتقات، ودليله قولهم (النضال القومي المحتدم / في مختلف الشئون / قوات من المرتزقة) وصوابها (المحتدم / مختلف / المرتزقة)، فقد أخذوا الوصف من الفعل اللازم فكان حقه أن يكون بصيغة اسم الفاعل ولكن وضعوا صيغة اسم المفعول مكان اسم الفاعل .

رابعاً: ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد، وآيته (لقد تَبَّت بُعْد نظره / نأمل أن تستمر جهود السلام / إذا حضر الماء بَطُل التيمم) والصواب (تَبَّت / نأمل / بَطُل)، ومرد الخطأ في هذه الأفعال أنها تقع تحت باب "تَصَرَّ" يفتح العين في الماضي وضمتها في المضارع "يَتَصَرَّر" (عمر، 1991، ص53-119) .

الأخطاء النحوية:

أولاً: أخطاء العدد، كما في (وصول ثمان مئة أمريكي) وصوابه (ثمان مئة)؛ لأن العدد "ثمان" يعامل معاملة

فوصف من الصباحة بمعنى الجمال .

رابعاً: الخلط بين التشابهات، كقول بعضهم: (لم يَدُرْ في خُلْدِه) والصواب (خَلْدِه)؛ لأن الخُلْد معناه البقاء والوجود، أما الخُلْد فهو القلب والبال والنفس، وهو الملائم هنا . كذلك خلطهم بين (الغَيْبَة) و(الغَيْبَة)، فالأولى من الغياب والغيبوبة، أما الغيبة فمن الاغتيال، وهو التكلم على شخص بسوء (عمر، 1991، ص 228-199) .

الخاتمة

وبعد، فما أن غزا سيل اللحن نحيزةً العربي وسليقته حتى انبرى سدنة اللغة يذودون عن حياضها، ويذبون عن ألفاظها، فتعددت بذلك المناهج، وافترقت المدارج، (وكلُّ يدعي وصلاً بليل)، وفي خضم تعدد المناهج، وتساوي المناكب، انبلجت منهجية الدكتور أحمد مختار عمر التي اجترحت جديداً في

المصادر والمراجع

- ابن جني، ع.(1955)، الخصائص، ط3، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة : دار الكتب المصرية.
- ابن جني، ع.(1954)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، دار إحياء التراث القديم.
- أبو الفتوح، ش.(1994)، من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة، ط1، المنيرة: مكتبة الشباب.
- الحريري، ق.(1998)، درة الغواص في أوهم الخواص، ط1، تحقيق: عرفات مطرحي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- حمادي، م.(1980)، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ط1، العراق : وزارة الثقافة.
- داغر، أ. (1933)، تذكرة الكاتب، د ط، مصر : المكتبة العصرية.
- السرير، ع، والحكاوي، م.(2004)، عاشق اللغة العربية الدكتور أحمد مختار عمر، ط1، الكويت: مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري.
- سلمان، ع .(2003)، موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة، الأردن: عمان - دار أسامة للنشر.
- الضامن، ح.(1987)، أربعة كتب في التصحيح اللغوي، ط 1، القاهرة : عالم الكتب.
- عبد التواب، ر.(1967)، لحن العامة والتطور اللغوي، ط1، القاهرة : دار المعارف.
- العبداني، م.(1980)، معجم الأخطاء اللغوية الشائعة، ط2، بيروت : مكتبة لبنان .
- العزاوي، ن.(1975)، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، العراق: مطبعة إديلب - النجف .
- عمر، أ.(1991)، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب

فضاءات التصحيح اللغوي تمثل في آلية الجمع الميداني للمفردات التي طالها اللحن بسبب، واستتخال الأخطاء من المقروء والمسموع الذي أقر له الذبوع والشيوع على حساب الصواب المهجور، وتوثيق الأخطاء بغية تلمس الصواب، وقد انمازتمنهجيته التي ارتضاها بمواكبتها التطور اللغوي مع حفاظ على السمات السلفي، ولم يكتف بترداد قولات السالفين واجترار مادتهم التي حفلت بها مظان التصحيح اللغوي بل تميزت مادته بالجدّة والأصالة، وألف بين المسارين النظري والتطبيقي، وآية ذلك مؤلفاته التي تفردت بالجمع بين القاعدة اللغوية وأمثلة الخروج عليها من الواقع اللغوي مشفوعة بالتمارين التي تقوي نحيزة العربي ابتغاء تجنب اللحن، وتشكيل وعي لغوي عام لدى المتقنين والإعلاميين ومن يضرب بسبب في العربية، فجمع بين التصحيح اللغوي والتعليم، والتيسير النحوي.

والإذاعيين، ط1، القاهرة : عالم الكتب.

- عمر، أ.(1998)، العربية الصحيحة، ط2، القاهرة : عالم الكتب.
- عمر، أ.(2004)، أنا واللغة والمجمع، ط1، القاهرة : عالم الكتب.
- عمر، أ. وآخرون(2008)، معجم الصواب اللغوي: دليل المتقف العربي، ط1، القاهرة : عالم الكتب .
- عمر، أ.(1974)، من قضايا اللغة والنحو، د ط، القاهرة : عالم الكتب.
- عمر، أ.(2001)، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، ط1، القاهرة: عالم الكتب.
- الفارابي، إ.(1974)، ديوان الأدب، تحقيق:أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، القاهرة : مجمع اللغة العربية.
- القزاز، ع .(1981)، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، د ط، العراق : دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الإعلام .
- القيام، إ.(1999)، أخطاء التراكيب النحوية مادة وتحليلاً: دراسة في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبد الحميد الأقطش، الأردن : عمان.
- مطر، ع.(1966)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية، ط1، القاهرة: الدار القومية.
- الموسى، ن.(1990)، اللغة العربية وأبنائها: أبحاث في قضية ضعف الطلبة في اللغة العربية، ط2، الأردن : عمان، مكتبة الوسام .
- يعقوب، إ.(1983)، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط1، القاهرة: دار العلم للملايين .

الدوريات

ضيف، ش.(2003)، كلمة في تأبين الدكتور أحمد مختار عمر،

الدكتور أحمد مختار عمر، ط1، الكويت : مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري.
الموسى، ن.(2000)، الأخطاء المعجمية والصرفية والنحوية: ندوة اللغة العربية ووسائل الإعلام البحوث والمناقشات، دار المناهج، منشورات جامعة البترا، عمادة البحث العلمي.

مجلة مجمع اللغة العربية المصري، الدورة الثامنة والستون، العدد الثامن والتسعون.
عمر، أ. (2000)، كلمة في حفل استقباله عضوا، مجلة مجمع اللغة العربية المصري، الدورة الرابعة والستون، القسم الثاني، العدد الثامن والثمانون.
المهنا، ع. (2004)، مقالة له في كتاب: عاشق اللغة العربية

"The Methodolgy of Dr. Ahmad Mukhtar Omar in Correcting the Language of Journalists and Educated Class "

*Salem khalil AL- Aqtash**

ABSTRACT

Whoever goes into the fields of linguistic correction in the modern era that accompanied the spread of linguistic tune and the overwhelming of linguistic mistake in both the spoken and written language will recognize that this movement has linked between two methods which are significantly different and will face the impact of the bi-procedural method which the modern era linguistics has undergone to discuss the issues of the right and wrong in the different fields of language. He would also recognize many procedural gaps in the work of those who took the linguistic correction on their shoulders, who were either too restricted, and wouldn't disengage from the time and place cord of the protesting era, or being abundant putting the rough and ready into the language calling for the linguistic widening following the saying that the most syntactical do not incriminate anyone. And within this bi-procedural work a new third method has appeared which balanced between the other two. This method is distinguished by escorting the linguistic development within the saving of the precedent manner of the linguistic heritage.

This compromising, conformable method has been represented by Dr. Ahmad Mukhtar Omar who was concerned with the correct linguistic issue since he was in his schooling age. He has faced this issue in an early age which revealed concern with the issues of "right and wrong" and a dictionary of the correct linguistics has been a guide for the general educator for the linguistic use.

It is not the intention of this research to be immersed into the linguistic correction movement which moved side by side with the linguistic falseness, but it would find out a gaudy sample and an example to imitate of those who dealt with the linguistic correction issue and revealed the conformable method which Dr. Ahmed Mukhtar Omar has accepted which shows the broadness of knowledge and in turn forms an example for those who go into the confusion of the linguistic correction.

In order to study Dr. Ahmad Mukhtar Omar's method in linguistic correction which we find that it has been the most ideal method in studying the language vocabulary of being either mistaken or correct. The study followed the descriptive, analytic method and so it introduced and an enlightening summary of Dr. Ahmad Mukhtar Omar's autobiography and scientific knowledge followed by a preface of the correction movement of the Arabic language and then the study dealt with the linguistic correction issue of Dr. Ahmad Mukhtar Omar, the standards of wrongness or rightness, his procedures of linguistic correction and his theoretical and practical plan to improve what has gone wrong of the Arabic tongue.

Keywords: linguistic correction, Ahmed Mukhtar Omar, linguistic correction methods.

* . Received on 10/12/2014 and Accepted for Publication on 24/3/2015.